Diwan :Jurnal Bahasa dan Sastra Arab
P-ISSN: 2503-0647 E-ISSN: 2598-6171
http://journal.uin-alauddin.ac.id/index.php/diwan

اتفاق ابن تيمية مع النحاة ونقده لآرائهم

Rizki Gumilar

King Saud University, Riyadh-Kingdom of Saudi Arabia

Email: rizki@bahasa.iou.edu.gm

(Submitted: 06-12-2020, Accepted: 26-03-2021)

ملخص

تناول هذا البحث اتفاق ابن تيمية على آراء النحاة ونقده لآرائهم، فمن هذا البحث يستنتج الباحث أن ابن تيمية لم يكن متعصبًا لمذهب معين ذكرها في كتبه لتقوية آرائه النحوية، لأن منهجه النحوي مبني على الحجة والدليل وتجنب التقليد. ولذلك نجده محايدا غير متعصب لرأي بعض دون آخر، بل تارة ذهب إلى مذهب البصريين، وتارة ذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وتارة أخرى انفرد برأيه المستقل مخالفًا لآرائهم.

ونوع التحليل المستخدم في هذا المجال فهو التحليل الوصفي،وطريقة جمع البيانات هي الطريقة المكتبية.

الكلمات المفتاحية : *ابن تيمية؛آراء النحاة؛النقد*

Abstract

This study discusses Ibn Taimiyyah's agreement with the opinions of Nahwu scholars and his criticisms of their opinions, so from this research it will be concluded that Ibn Taimiyyah was never fanatical about certain schools of thought (mazhab) that are always used in his books to strengthen his opinion. This is because his principles in the science of nahwu are built on hujjah and dalil, as well as avoid taqlid. Therefore, we will find that he was never fanatical in only some opinions, but sometimes he followed the opinion of the Basrah scholars, on other occasions he followed the opinion of the Kufa scholars, sometimes he even chose his own opinion that contradicted theirs.
The type of analysis used in this research is descriptive analysis, and the method of data collection is the library method.

Keywords : Ibn Taimiyyah; Nahwu Scholars; Criticism; Opinion

Pengutipan: Gumilar, Rizki. "اتفاق ابن تيمية مع النحاة ونقده لآرائهم" *Diwan,* vol. 7 no. 1 (Juni 2021). https://doi.org/10.24252/diwan.v7i1.17830

المقدمة

روي أن ابن تيمية كثر تعظيمه لسيبويه ولكتابه خلال مؤلفاته، منها: ردوده على من جعل المتأخرين أعلم من المتقدمين بقوله: "وأما توهمهم أن متأخري كل فن أحذق من متقدميه لأنهم كملوه، فهذا منتقض. ليس بمطرد إن كتاب سيبويه في العربية لم يصنف بعده مثله[1] بل ممّا لا يقدر على مثله عامّة الخلق[2] وأنه أعلم من الأخفش".[3]ولقّبه ابن تيمية بحكيم لسان العرب.[4] وقوله أيضًا: "كتاب سيبويه في النحو إذا فهمه الإنسان كان لسيبويه في قلبه من الحرمة ما لم يكن قبل ذلك".[5] وقوله أيضًا: "فإذا كان من ادعى في كلام سيبويه ما يخالف ما عليه أهل العلم بالنحو كان قوله معلوم البطلان".[6]وقوله أيضًا: "وكذلك النحاة مثل سيبويه الذي ليس في العالم مثل كتابه وفيه حكمة لسان العرب: لم يتكلف فيه حد الاسم والفاعل ونحو ذلك كما فعل غيره".[7]وقوله أيضًا: "كتاب سيبويه كتاب عظيم المنفعة للنحاة وإن كانوا إنما صاروا نحاة بتعلمه".[8]

ومن خلال إقرار ابن تيمية لسيبويه بالإمامة في النحو وتعظيمه لكتابه ونقله عن سيبويه في المسائل النحوية والصرفية واعتمد على رأيه، شاع في كتب التراجم الجدال بين ابن تيمية وأبي حيان الأندلسي النحوي عن سيبويه. حيث وقع بينه وبين ابن تيمية مسألة نقل فيها أبو حيان شيئًا عن سيبويه فَأَغْلَظ ابْن تَيْمِية القَوْل فِي سيبويه وقال: "أسيبويه نَبِي النَّحْو أرْسلهُ الله بِهِ

---

[1] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, 1416), 370 .p.

[2] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, النبوات، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان (الرياض: أضواء السلف, 1420), 172 .p.

[3] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن، وعبد العزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد (الرياض: دار العاصمة, 1419), 132 .p.

[4] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد460 .p .,

[5] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: مجموعة من المحققين (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, 1426), 333 .p.

[6] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, 1411), 196 .p.

[7] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد46 .p .,

[8] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ,مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد.15 .p ,

حَتَّى يكون مَعْصُومًا؟ سِيبَوَيْه أَخطَأ فِي الْقُرْآن (كتابه) فِي ثَمَانِينَ موضعًا(وقيل في ثلاثين موضعًا) لَا تفهمها أَنْت (أبو حيان) وَلَا هُوَ (سيبويه نفسه)".[9] فمن خلال تلك الرواية يظهر لنا أن ابن تيمية اشتهر عنه نصرته للدليل والحجة ومحاربته للتقليد ويبدو أن أبا حيان لما لم يجد حجة على ابن تيمية في المسألة التي تناظرا فيها لجأ إلى التقليد واستدل بقول سيبويه.

وتبدأ أهمية البحث بتجرد ابن تيمية من الانتساب إلى مذهب نحوي معين، وهذا ما يعطيه حرية وسعة في الاختيار عن الاختلاف في مسائل النحو والصرف. فقد يقوم اختياره على فكرته المستقلة، وقد يتأثر بمجال تخصصه، وقد يناقش النحوي فيتابعه أو يفيد من رأيه في إضافة رأي جديد.

هناك دراستان تناولتا جهود ابن تيمية في النحو والصرف وسوف يستفيد هذا البحث منهما:**أولهما**، "الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية" للدكتور هادي أحمد فرحان الشجيري (1422ه)،بيروت: دار البشائر الإسلامية. عالج فيها المنهج النحويّ عند ابن تيمية في مؤلفاته، وبحث القضايا اللغوية والنحوية الواردة فيها. **والثاني**، "اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف"للدكتور ناصر بن حمد الفهد (1423 ه)، الرياض: دار أضواء السلف. عالج فيها مسائل النحو والصرف عند ابن تيمية وجمع المسائل على حسب ترتيب ألفية ابن مالك.والذييخالف هذا البحثمن الدراسات السابقة، إذ إنه يتناول موضوعًا خاصًّا باتفاق ابن تيمية مع النحاة ونقده لآرائهم.

منهجية البحث

يعتبر هذا البحث من البحوث المكتبية خصوصا اعتماده على الوثائق والكتب ولا يكون من البحوث الميدانية. والمنهج الذي اختاره الباحث هو منهج التحليل الوصفي وطريقته يتكون من ثلاث خطوات:

[9] السيوطي، جلال الدين, بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (صيدا: المكتبة العصرية), 282 .p.

قراءة مؤلفات ابن تيمية كونها مصدرًا أساسيًّا إما من المطبوعة وإما من البرنامج الإلكتروني المكتبة الشاملة.

جمع النصوص المحصورة حول المسائل المتفقة فيها بين ابن تيمية والنحاة والمسائل المختلفة.

تقسيم المسائل على حسب أعلام النحاة: اتفاقه مع البصريين، واتفاقه مع الكوفيين، وانفراده في الرأي، وتوقفه من آرائهم دون الترجيح، وكذلك نقده لآراء بعض النحاة.

نتائج البحث ومناقشتها

اتفاق ابن تيمية مع النحاة وانفراده من الآراء في مسائل الخلاف النحوي والصرفي لم يكن ابن تيمية متعصبًا لمذهب معين في كل مسألة نحوية ذكرها في كتبه، لأن منهجه النحوي قام على الحجة والبرهان والابتعاد عن التقليد. ولذلك وجد الباحث أنه محايد في آرائه النحوية، والدليل على ذلك أنه تارة ذهب إلى مذهب البصريين، وتارة ذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وتارة أخرى انفرد برأي مستقل مخالفًا لآرائهم. ولإيضاح منهجه في النحو والصرف، فيما يلي بعض المسائل الخلافية عند النحاة واختياراته:

اتفاق ابن تيمية مع البصريين

في أصل لفظ الاسم

قال الكوفيون: إنّ الاسم مشتق من الوَسْم، والسِّمَة، وهي: العلامة. وقال البصريون: بل هو مشتق من السُّمُوّ،[10] فإنه يقال في تصغيره: سُمَيّ، لا وُسَيْم. وفي جمعه: أسماء، لا أَوْسام. وفي تصريفه: سَمَّيْتُ، لا وَسَمْتُ.والتحقيق عند ابن تيمية: كلا القولين حقّ، لكنّ قول البصريين أتمّ. فإنّه مشتق منه على قولهم في الاشتقاق الأصغر. وهو: اتفاق اللفظين في الحروف وتأليفها. وعلى قول الكوفيين: هو مشتق منه من الاشتقاق الأوسط. وهو: اتفاق اللفظين في الحروف، لا في ترتيبها.

[10] ابن الأنباري، أبو البركات, الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (لبناني: المكتبة العصرية, 1424), p. 8.

والسموّ: هو العلوّ، والسامي: هو العالي، والعلوّ مستلزم للظهور كما تقدم. فالعالي ظاهرٌ، والظاهر عالٍ. فكان الاسم بعلوّه يظهر، فيدلّ على المسمّى، لأنّه يظهر باللسان والخطّ، ويظهر للسمع المسمّى، فيُعرف بالقلب.[11]

في أن الفعل مشتق من المصدر

فإذا قيل: الفعل مشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل، فكلا القولين: قول البصريين والكوفيين صحيح.[12] وأما على الثاني فإذا أريد الترتيب العقلي فقول البصريين أصح، فإن المصدر إنما يدل على الحدث فقط. والفعل يدل على الحدث والزمان وإن أريد الترتيب الوجودي، وهو تقدم وجود أحدهما على الآخر، فهذا لا ينضبط فقد يكونون تكلموا بالفعل قبل المصدر، وقد يكونون تكلموا بالمصدر قبل الفعل. وقد تكلموا بأفعال لا مصادر لها مثل "بُدٍّ"، وبمصادر لا أفعال لها مثل "وَيْحٍ" و"وَيْلٍ". وقد يغلب عليهم استعمال فعل ومصدر فعل آخر كما في الحب. فإن فعله المشهور هو الرباعي يقال: أحبّ يحبّ، ومصدره المشهور هو الحبّ دون الإحباب. وفي اسم الفاعل قالوا: مُحِبّ ولم يقولوا: حَابّ. وفي المفعول قالوا: محبوب ولم يقولوا: مُحَبّ إلا في الفاعل وكان القياس أن يقال: أحبه إحبابًا كما يقال: أعلمه إعلامًا.[13]

في إنابة الحروف مناب بعض

ذهب ابن تيمية مذهب البصريين في التضمين، وجعل إنابة الحروف مناب بعض غلطًا، فقال: "والعرب تُضَمِّنُ الفعلَ معنى الفعل وتُعَدِّيْه تعديتَه ومن هنا غلط مَن جَعَلَ بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ (ص: 24) أي مع نعاجه و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (الصف: 14) أي مع الله ونحو ذلك والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه.[14]

---

[11] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, النبوات، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان767 .p ,.

[12] ابن الأنباري، أبو البركات, 190 .p.

[13] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد420 .p ,.

[14] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ,مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد.342 .p ,

اتفاق ابن تيمية مع الكوفيين

في جواز إضافة الموصوف إلى الصفة

أجاز ابن تيمية إضافة الموصوف إلى صفته، مثل قولهم: صلاة الأولى ودار الآخرة. وقد ورد في القرآن مثل قوله تعالى: ﴿فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ (ق: 9)، فهذا عند نحاة الكوفة وغيرهم إضافة الموصوف إلى صفته بلا حذف. أما عند كثير من نحاة البصرة أن المضاف إليه محذوف تقديره: صلاة الساعة الأولى.[15] والأول، وهو قول الكوفيين، أصح. ليس في اللفظ ما يدل على المحذوف ولا يخطر بالبال وقد جاء في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿الدَّار الآخِرَة﴾ (البقرة: 94، والأعراف: 169، والقصص: 77، 83، والعنكبوت: 64، والأحزاب: 29) وقال تعالى: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ (الأنعام: 73) . وبالجملة فنظائر هذا في القرآن وكلام العرب كثير وليس في هذا حجة لمن سمى ذلك مجازًا إلا كحجته في نظائره فيرجع في ذلك إلى الأصل.[16]

في جواز التمييز أن يكون معرفة

ذكر ابن تيمية الاختلاف عند النحاة في قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130) هليجوز أن يكون معرفة أم يتعين أن يكون نكرة؟ واختار أنه قد يكون المنصوب على التمييز معرفةوجعل منه هذا الموضع وغيره، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ (سبأ: 20)، وهذا لم يعرفه البصريون ولم يذكره سيبويه وأتباعه ويقولون في مثل هذا: إنه منصوب على أنه مفعول به ويخرجون قوله: (سفه) عن معناه في اللغة فإنه فعل لازم. فيحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية بلا حجة.ويتوجه في هذا ما قاله الكوفيون في المميز إذا كان معرفة ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130) ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص: 58) ونحو ذلك. فإنهم يقولون: صدق وعده، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ (آل عمران: 152) ومنه قول النبي صلى الله

[15] الزمخشري، محمود بن عمرو, المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم (بيروت: مكتبة الهلال, 1993), p. 123.

[16] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد81–480 .pp ,.

عليه وسلم: "صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ"،[17] والأصل أن يجعل الصدق للوعد كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾(مريم: 54)، فلما جُعل للشخص نصب الوعد على التمييز.[18]

في التنازع

هناك إختلاف شاهر بين البصريين والكوفيين في باب التنازع، وهو توجه العاملين إلى معمول واحد، مثل قولهم: أكرمتُ وأعطيتُ زيدًا. فرأى سيبويه وأصحابه من البصريين: أن العامل في الاسم هو أحدهما وأن الآخر حذف معموله، لأنهم لا يرون اجتماع عاملين على معمول واحد. ورأى الفراء وغيره من الكوفيين: أن الفعلين عملَا في هذا الاسم، وهو يرى أن العاملين يعملان في المعمول الواحد.[19] كما في قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ (الحاقة: 19)،﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: 96)،﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق: 17)، وَنَحْوِ ذَلِكَ. فيجوز أن يعمل فيه كلا العاملين على مذهب الكوفيين في أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان.أما سيبويه وأصحابه يجعلون لكل عامل معمولًا ويقولون حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر عليه.فقول الكوفيين أرجح عند ابن تيمية، كما قد بسطته في غير هذا الموضع.[20]

انفراده في الرأي مخالفًا لآرائهم

في اشتقاق لفظ التلبية

فقد قال قوم في اشتقاق (لَبَّيْكَ): إنه من قولهم: أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به ولزِمه، ولَبَّ أيضًا لغة فيه حكاها الخليل، والمعنى: وأنا مقيم على طاعتك ولازِمُها،[21] لا أَبْرَحُ عنها ولا أفارقها، أو أنا لازِمٌ لك، ومتعلق بك لزوم الْمُلِبِّ بالمكان. وهو منصوب على المصدر بالفعل اللازم إضماره، كما قالوا: حَنانَيْكَ وسَعْدَيْكَ ودَوَالَيْكَ، والياء فيه للتثنية.وأصل المعنى: لَبَّيْتُ مرة بعد مرة لبًّا بعد لَبٍّ، ثم صيغ بلفظ التثنية الذي يقصد به التكرار والمداومة كقوله: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ

[17] البخاري، محمد بن إسماعيل, الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المنشور باسم صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر (دار طوق النجاة, 1422), 980 .p.

[18] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد441 .p ،.

[19] ابن الأنباري، أبو البركات, 71 .p.

[20] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد175 .p ،.

[21] الخليل، ابن أحمد, كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (دار ومكتبة الهلال), 341 .p.

كَرَّتَيْنِ﴾(الملك: 4) وكقول حذيفة: وجعل يقول بين السجدتين: "رب اغفر لي، رب اغفر لي" ويقول في الاعتدال: "لِربيَ الحمدُ، لِربي الحمدُ"، يريد بذلك أنه يكرر هذا اللفظ. هذا قول الخليل وأكثر النحاة.

وزعم يونس أنها كلمة واحدة ليست مثناة، وأن الياء فيها أصلية بدليل قولهم: لَبَّى يُلَبِّي.[22]

والأجود في اشتقاقها: أن جِماعَ هذه المادة هو العطف على الشيء والإقبال إليه والتوجه نحوه، ومنه اللَّبْلَاب، وهو نبت يَلْتَوِي على الشجر، واللَّبْلَبَة: الرّقة على الولد، ولَبْلَبَتِ الشاة على ولدها، إذا لَحِسَتْه وأسلَبَتْ عليه حين تضعه، ومنه لَبَّ بالمكان، وألب به إذا لزمه لإقباله عليه، ورجل لب ولبيب أي لازم للأمر.

وامرأة لَبَّة، قال أبو عبيد: أي قريبة من الناس لطيفة، ومنه اللَّبَّة وهي الْمَنْحَر، واللَّبَب وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء، وهو ما يُشَدّ أيضا على صدر الناقة أو الدابة يمنع الرحل من الاستئجار. سمي مُقَدَّم الحيوان لَبَبًا ولَبَّةً لأنه أول ما يقبل به ويتوجه. ثم قيل: لَبَّبْت الرجل تلبيبًا إذا جمعت ثيابه عند صدره ونحره في الخصومة ثم جررته. لأن انقياده واستجابته تكون بهذا الفعل، وقد تَلَبَّب إذا انقاد.

وسمي العقل لُبًّا: لأنه الذي يعلم الحق فيتبعه، فلا يكون للرجل لُبٌّ حتى يستجيب للحق ويتبعه، وإلا فلو عرفه وعصاه لم يكن ذا لُبّ، وصاحبه لَبِيب. ويقال: بنات أَلْبُب: عروق في القلب تكون منها الرقة.فالداعي إلى الشيء يطلب استجابة المدعو وانقياده، وإقباله إليه، وتوجهه نحوه، فيقول: لبَّيك: أي قد أقبلت إليك وتوجهت نحوك، وانقدت لك، فأما مجرد الإقامة فليست ملحوظة.[23]

---

[22] سيبويه، عمرو بن عثمان, الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي, 1408), p. 351.

[23] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، تحقيق: سعود صالح العطيشان (الرياض: مكتبة العبيكان, 1413), 84–582 .pp.

في معنى "كلمة"

قد قرر ابن تيمية أن الكلمة في لغة العرب لا تأتي إلا بمعنى الجملة التامة، وهو مخالف آراء النحاة. فقال: "والكلمة في لغة العرب هي الجملة المفيدة سواء كانت جملة اسمية أو فعلية، وهي القول التام، وكذلك الكلام عندهم هو الجملة التامة.قال سيبويه: واعلم أنهم يحكون بالقول ما كان كلامًا ولا يحكون به ما كان قولًا،[24] ولكن النحاة اصطلحوا على أن يسموا ما تسميه العرب حرفًا يسمونه كلمة مثل زيد وعمرو، ومثل: قعد وذهب، وكل حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، مثل: إن وثم، وهل ولعل.

قَالَ تَعَالَى:﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۞مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾(الكهف: 4-5) فَسَمَّى هَذِهِ الْجُمْلَةَ كَلِمَةً.

وَقَالَ تَعَالَى:﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾(إبراهيم: 24) وَهُوَ قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وَقَالَ تَعَالَى:﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾(فاطر: 10).

وَقَالَ تَعَالَى:﴿قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾(آل عمران: 64).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى:﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾(الفتح: 26).

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ".[25]

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ:أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ".[26]

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّتَمْرَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ".[27]

---

[24] سيبويه، عمرو بن عثمان, 122 .p.

[25] البخاري، محمد بن إسماعيل, 162 .p.

[26] البخاري، محمد بن إسماعيل.1768 .p , .

ولما شاع عند المشتغلين بالنحو استعمال لفظ الكلمة في الاسم أو الفعل وحرف المعنى، صاروا يظنون أن هذا هو كلام العرب، ثم لما وجد بعضهم ما سمعه من كلام العرب أنه يراد بالكلمة الجملة التامة صار يقول: وكلمة بها كلام قد يؤم،[28] فيجعل ذلك من القليل.

ومنهم من يجعل ذلك مجازًا، وليس الأمر كذلك، بل هذا اصطلاح هؤلاء النحاة، فإن العرب لم يعرف عنهم أنهم استعملوا لفظ الكلمة والكلام إلا في الجملة التامة، وهكذا نقل عنهم أئمة النحو كسيبويه وغيره. فكيف يقال: إن هذا هو المجاز، وإن هذا قليل وكثير".[29]

في أقسام الكلام

انفرد ابن تيمية في أقسام الكلام وخالف كثيرًا من النحويين، حيث رأى أن تقسيم الكلام هو تقسيم الكل إلى أجزائه. فقال: "كان النحاة إذا أرادوا أن يقسموا ما يقسمونه إلى اسم وفعل وحرف يختلف كلامهم فكثير منهم يقول الكلام ينقسم إلى اسم وفعل وحرف وهذا هو الذي يذكره قدماء النحاة، منهم ابن جني والزجاجي صاحب الجمل وغيرهما.فاعترض عليهم بعض من صنف في قوانين النحو كالكرولي وقالوا كل جنس قسم إلى أنواعه أو أنواع أشخاصه فالاسم المقسوم الأعلى صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست بأقسام له فصاروا يقولون الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف ويقولون الكلمة جنس تحته أنواع الاسم والفعل والحرف.

وهذا الاعتراض خطأ ممن أورده لأن أولئك لم يقصدوا تقسيم الكل إلى جزئياته وإنما قصدوا تقسيم الكل إلى أجزائه وهو التقسيم المعروف أولا في العقول واللغات كما إذا قلت هذه الأرض مقسومة فلِفُلان هذا الجانب ولِفُلان هذا الجانب كما قال تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ﴾ (القمر: 28) والكلام مركب من الأسماء والأفعالوالحروف كما يتركب البيت من السقف والحيطان والأرض. وكما أن بدن الإنسان مركب من أعضائه المتميزة وأخلاطه الممتزجة. فتقسيمه إلى الأعضاء والأخلاط تقسيم كل إلى أجزائه ومثل هذا

---

[27] البخاري، محمد بن إسماعيل.704 .p ,

[28] ابن مالك، محمد بن عبد الله, ألفية ابن مالك (دار التعاون), 9 .p.

[29] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن، وعبد العزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد68–265 .pp .,

يمتنع أن يصدق فيه اسم المقسوم على الأجزاء فليس كل واحد من أعضائه بدنًا ولا كل من أخلاطه بدنًا ولا كل من أجزاء السقف بيتًا وكذلك الوجه إذا قيل ينقسم إلى جبين وأنف وعين وخد وغير ذلك لم يكن كل واحد من هذه الأعضاء وجهًا ونظائر هذا كثيرة. فكلام أبي البقاء في تفسير ابن جني أقرب، حيث قال: معناه أجزاء الكلام ونحو ذلك".[30]

وقال أيضًا: "وَكقَوْلِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أن رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قسّم أَرْضَ خَيْبَرَ بَيْنَ مَنْ حَضَرَ الْحُدَيْبِيَةَ،[31] وَقَسَّمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ بِالْجِعْرَانَةِ مَرْجِعَهُ مِنَ الطَّائِفِ،[32] وَقَسَّمَ مِيرَاثَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ...[33] إنما يراد به قسمة الأعيان الموجودة في الخارج، فيأخذ أحد الشريكين قسما والآخر قسمًا، وليس كل اسممن أسماء المقسوم يجب أن يصدق على كل منهما منفردًا، فإذا قسم بينهم جزور فأخذ هذا فخذًا وهذا رأسًا وهذا ظهرًا لم يكن اسم الجزور صادقًا على هذه الأبعاض، وكذلك لو قسم بينهم شجرة فأخذ هذا نصف ساقها، وهذا نصفًا، وهذا أغصانها لم يكن اسم المقسوم صادقًا على الأبعاض، ولو قسم بينهم سهم، كما كان الصحابة يقسمون، فيأخذ هذا القدح وهذا النصل، لم يكن هذا سهمًا ولا هذا سهمًا".[34]

توقفه عن آرائهم بدون الترجيح

في مصطلحات حروف الجر

إن حروف الجر لها أسماء أخرى عند النحاة، منهم من يسمونها حروف الخفض،[35] ومنهم من يسمونها حروف الإضافة،[36] ومنهم من يسمونها حروف الصفات،[37] فابن تيمية ما رجح بعضًا دون بعض، وتناوب في استخدام مصطلحاتها.

---

[30] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, الرد على المنطقيين (بيروت: دار المعرفة), 28–127 .pp.

[31] ابن حبان، محمد, صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة, 1414), 609 .p.

[32] البخاري، محمد بن إسماعيل, 73 .p.

[33] ابن ماجة، محمد بن يزيد, سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء الكتب العربية), .p 908.

[34] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, الرد على المنطقيين8–207 .pp .,

[35] الخليل، ابن أحمد, الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة (بطريق المكتبة الشاملة, 1416), 304 .p.

تارة استخدم لفظ (حروف الجر)، مثل قوله: "ولفظ (الحرف) يراد به حروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال: مثل **حروف الجر** والجزم وحرفي التنفيس والحروف المشبهة للأفعال مثل (إن وأخواتها) وهذه الحروف لها أقسام معروفة في كتب العربية كما يقسمونها بحسب الإعراب إلى ما يختص بالأسماء وإلى ما يختص بالأفعال ويقولون: ما اختص بأحد النوعين ولم يكن كالجزء منه كان عاملًا كما تعمل **حروف الجر** وإنّ وأخواتها في الأسماء وكما تعمل النواصب والجوازم في الأفعال".[38]

وتارة استخدم لفظ (الحرف الخافض)، مثل قوله: "وقيل: لفظ (مَنْ) في قوله تعالى:﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾(الزخرف:)86في محل **خفض**، والمعنى: أنهم لا يملكون الشفاعة إلا لمن شهد بالحق.... وعلى هذا، فيكون منصوبًا، لا يكون **مخفوضًا**، كما قاله البغوي: فإن **الحرف الخافض** إذا حذف انتصب الاسم، ويكون على هذا يقال: شفعته، وشفعت له، كما يقال: نصحته، ونصحت له. وشفع أي صار شفيعاً للطالب، أي لا يشفعون طالبًا ولا يعينون طالبًا".[39]

وتارة استخدم لفظ (حروف الإضافة)، مثل قوله: "واللام **حرف الإضافة**، وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف إليه، واستحقاقه إياه من الوجه. الذي يصلح له، وهذا المعنى يعم موارد استعمالها، كقولهم: المال لزيد، والسرج للدابة، وما أشبه ذلك".[40]

وتارة أخرى استخدم لفظ (حروف الصفات)، كقوله: "إن نحاة الكوفة يسمون حروف الجر ونحوها **حروف الصفات**. فلما كان هذا معلقًا بالحروف التي قد تسمى **حروف الصفات**، سمي طلاقًا بصفة، كما لو قال: أنت طالق بألف.والوجه الأول هو الأصل، فإن هذا يعود إليه، إذ

---

[36] سيبويه، عمرو بن عثمان, 309 .p.

[37] الزَّجَّاجي، أبو القاسم, حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد (بيروت: مؤسسة الرسالة, 1984), 77 .p.

[38] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد109 .p ،.

[39] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, الحسنة والسيئة (بيروت: دار الكتب العلمية), 144 .p.

[40] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, الفتاوى الكبرى (بيروت: دار الكتب العلمية, 1408), 369 .p.

النحاة إنما سموا حروف الجر **حروف الصفات**، لأن الجار والمجرور يصير في المعنى صفة لما تعلق به".[41]

في قراءة (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب والجر

في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: 6)، ذكر ابن تيمية أن لفظ (وَأَرْجُلَكُمْ) له قراءتان مشهورتان، بالنصب والخفض، وكلاهما صحيح.

فَمن قَرَأَ بِالنّصب فَإِنَّهُ مَعْطُوف على الْوَجْه وَالْيَدَيْنِ، وَالْمعْنَى: فَاغْسِلُوا وُجُوهكُم وَأَيْدِيكُمْ وأرجلكم إِلَى الْكَعْبَيْنِ وامسحوا برؤوسكم.

وَمن قَرَأَ بالخفض فَلَيْسَ مَعْنَاهُ وامسحوا أَرْجُلكُم كَمَا يَظُنّهُ بعض النَّاس، فهذا العطف عطف على اللفظ، فقال: "فَلم يجز أَن يكون الْعَطف على مَحل الْمَجْرُور بهَا بل على لفظ الْمَجْرُور بهَا أَو على مَا قبله".[42]وهذا الذي اقتضاه الإمام البغوي في تفسيره، حيث قال: "وذهب عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم إلى وجوب غسل الرجلين، وقالوا: خفض اللام في الأرجل على مجاورة اللفظ لا على موافقة الحكم، كما قال تبارك وتعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ (هود: 26، والزخرف: 65)، فالأليم صفة العذاب، ولكنه أخذ إعراب اليوم للمجاورة، وكقولهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فالخرب نعت للجحر، وأخذ إعراب الضب للمجاورة".[43]

في معنى (المهيمن)

قال ابن تيمية: "فالسلف كلهم متفقون على أن القرآن هو المهيمن المؤتمن الشاهد على ما بين يديه من الكتب ومعلوم أن المهيمن على الشيء أعلى منه مرتبة. ومن أسماء الله المهيمن، ويسمى الحاكم على الناس القائم بأمورهم المهيمن. قال المبرد والجوهري وغيرهما: المهيمن في

---

[41] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, القواعد النورانية الفقهية، تحقيق: أحمد بن محمد الخليل (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي, 1422), p. 328.

[42] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, دقائق التفسير، تحقيق: محمد السيد الجليند (دمشق: مؤسسة علوم القرآن, 1404), p. 25.

[43] البغوي، عبد الله بن أحمد, مختصر تفسير البغوي، المسمى بمعالم التنزيل (الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع, 1416), pp. 22–23.

اللغة المؤتمن. وقال الخليل: الرقيب الحافظ. وقال الخطابي: المهيمنالشهيد. وقال بعض أهل اللغة: الهيمنة القيام على الشيء والرعاية له وأنشد: "أَلَا إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ مُهَيْمِنُهُ التاليه فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ يُرِيدُ الْقَائِمُ عَلَى النَّاسِ بِالرِّعَايَةِ لَهُمْ". وفي مهيمن قولان: قيل أصله مؤيمن والهاء مبدلة من الهمزة وقيل بل الهاء أصلية".[44] وبعد ذكر أقوالهم عن معنى المهيمن وأصله، انتقل ابن تيمية إلى مبحث آخر بدون الترجيح.

نقد ابن تيمية لآراء النحاة

من خلال هذا المبحث سيتبين لنا أن ابن تيمية لم يكن مقلّدًا لما قيل من العلماء قبله، فمن منهجه في المسائل النحوية أو الصرفية أو اللغوية أن يتعمّن في رأي من سبقه وأن يتجنب التقليد بدون الحجة. فتارة يرجح أحد الأقوال بدون التضعيف كما مضى مبحثه قريبًا، وتارة أخرى يختار لنفسه ما يراه صحيحًا ونقد آراء القدماء بالتفصيل مع علته.

وفي هذا المبحث أيضًا سوف نتكلم عن أثر الحجج التي ذكرها ابن تيمية على العلماء الذين جاؤوا بعده. في بعض المسائل قد وجدت هذه الحجج مع تدقيقها قبولًا واستحسانًا من بعض أهل العلم، لأن في آرائه المستقلة من الوَجاهة والعلمية ما يصعب معه دفعها ولا توجد هذه الآراء في أقوال غيره.

رأي الفراء (ت: 207 هـ) في معنى (الدَّأْب)

بحث ابن تيمية معنى الدأب من قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ (آل عمران: 11، والأنفال: 52، 54)،[45] وذكر قول الجوهري أن أصله من (دَأَبَ)، مثل: دأب فلان في عمله، أي: جدَّ، وتعب دَأْبًا ودُؤوبًا، فهو دَائِبٌ. وأدأبتُه أنا. والدائبان: الليل والنهار. قال: والدَّأْبُ يعني بالتسكين: العادة والشأن، وقد يُحَرَّكُ. وقال الفراء: أصله من دَأَبْتُ، إلا أن العرب حوّلت معناه إلى الشأن[46].... والصواب: ما قاله الجمهور أنَّ الدأْب (بالتسكين): هو العادة، وهو غير الدأب

[44] الأزهري، محمد بن أحمد, تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب (بيروت: دار إحياء التراث العربي, 2001), p. 176.

[45] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, النبوات، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان71–970 .pp ,.

[46] ابن منظور، محمد, لسان العرب (بيروت: دار صادر, 1414), p. 369.

بالتحريك. إذا زاد اللفظ زاد المعنى. والذي في القرآن مُسَكَّنٌ، ما علمنا أحداً قرأه بالتحريك، وهذا معروف في اللغة. يقال: فلانٌ دَأْبُهُ كذا وكذا: أي هذا عادته وعمله اللازم له، وإن لم يكن في ذلك تعبٌ واجتهاد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾(إبراهيم: 33)، والدائب نظير الدائم، والباء والميم متقاربتان. ومنه: اللازب واللازم. قال ابن عطية: "دائبين، أي: متماديين".[47]

رأي الزجاج (ت: 311 هـ) في معنى (القنوت)

رأى الزّجاج أن الْقُنُوت هُوَ فِي اللُّغَة بمعنيَين: أَحدهمَا الْقيام وَالثَّانِي الطَّاعَة وَالْمَشْهُور فِي اللُّغَة والإستعمال أَن الْقُنُوت الدُّعَاء فِي الْقيام فالقانت الْقَائِم بِأَمْر الله وَيجوز أَن يَقع فِي جَمِيع الطَّاعَات لِأَنَّهُ وَإِن لم يكن قيَامًا على الرجلَيْن فَهُوَ قيام بِالنِّيَّةِ.[48]

فقال ابن تيمية: "هَذَا ضَعِيف لَا يعرف فِي اللُّغَة أَن مُجَرّد الْقيام يُسمى قنوتًا وَالرجل يقوم مَاشِيًا وَقَائِمًا فِي أُمُور وَلَا يُسمى قَانِتًا وَهُوَ فِي الصَّلَاة يُسمى قَانِتًا لكَونه مُطيعًا عابدًا وَلَو قنت قَاعِدًا ونائمًا سمي قَانِتًا وَقَوله تَعَالَى:﴿وَقومُوا لله قَانِتِينَ﴾(الْبَقَرَة: 238) يدل على أَنه لَيْسَ هُوَ الْقيام وَإِنَّمَا هُوَ صفة فِي الْقيام يكون بهَا الْقَائِم قَانِتًا وَهَذِه الصّفة تكون فِي السُّجُود أَيْضًا كَمَا قَالَ أَمَن هُوَ قَانِت آنَاء اللَّيْل سَاجِدًا وَقَائِمًا.... بل اللَّفْظ بِمَعْنى الطَّاعَة أَو الطَّاعَة الدائمة وَلِهَذَا يفسره الْمُفَسِّرُونَ بذلك".[49]

---

[47] ابن عطية، عبد الحق بن غالب, المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد (بيروت: دار الكتب العلمية, 1442), 339 .p.

[48] **الزجاج**،معاني القرآن وإعرابه: 320/1

[49] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, جامع الرسائل، تحقيق: محمد رشاد سالم (الرياض: دار العطاء, 1422), .p. 6

رأي ابن الأنباري (ت: 328 هـ) في معنى حرف (من)

حكى ابن الأنباري عن بعض اللغويين أنه قال: لفظ (من)في قوله تعالى: ﴿يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (البقرة: 226)بمعنى (في) أو (على)، والتقدير: على وطء نسائهم، فحذف الوطء، وأقام النساء مقامه.وقيل: تقديره يولون أي يعتزلون من نسائهم.[50]

فقال ابن تيمية: كلاهما ضعيف، لأن حروف المعاني لا يقوم بعضُها مقامَ بعضٍ عند البصريين، لأنه لو صرَّح فقال: يحلفون على وطءِ نسائهم، لم يدلَّ على أنه حلفَ لا يطأ، بل هذا يُفهَم منه أنه حلفَ على الفعل، والحذفُ إن لم يكن في الكلام ما يدل عليه كان غيرَ جائز.

وأيضًا فإنه يقال: اعتزل امرأتَه، لا يقال: اعتزلَ منها. لكن قوله ﴿يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾كقوله:﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾(المجادلة: 2) و﴿وَالَّذِينَيُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾(المجادلة: 2)، وكلاهما مُضَمَّن معنى الامتناع، فإن المولي يمتنع باليمين من امرأته، وكذا المظاهر يمتنع بالظهار من امرأته، وكلاهما مقصوده الامتناع والبعد والنفور منها والهربُ منها والتخلُّص منها والفرار منها، فمِنْ هي لابتداء الغاية، ولكن الفعل هنا قد ترك".[51]

رأي ابن جني (ت: 392 هـ) في المجاز

رد ابن تيمية في زعم ابن جني أن أكثر كلام العرب مجاز، هذا لأنه رأى ابن تيمية أن مَن قصدفي غير القرآن من المبالغات والمجازفات والألفاظ التي لا يحتاج إليها ونحو ذلك مما ينزه القرآن عنه فهو أصاب في ذلك. والذي سمى تلك الأمور مجازًا بخلاف ما استعمل في القرآن ونحوه من كلام العرب، فهذا أقرب إلى الصواب ممن جعل أكثر كلام العرب مجازًا. حكى عن ابن جني أنه قال: "خرج زيد : مجاز". قيل: لأن الفعل يدل على المصدر والمصدر المعرف باللام يستوعب جميع أفراد الخروج فيقتضي ذلك أن زيدًا حصل منه جميع أنواع الخروج.[52]

---

[50] ابن الجوزي، جمال الدين, زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (بيروت: دار الكتاب العربي, 1422), 196 .p.

[51] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, جامع المسائل، تحقيق: محمد عزير شمس (دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع, 1422), 74–373 .pp.

[52] ابن جني، أبو الفتح, الخصائص (الهيئة المصرية العامة للكتاب), 50–449 .pp.

فقال ابن تيمية : حقيقة اللفظ. فإن أريد فرد من أفراد الخروج فهو مجاز، فهذا الكلام لا يقوله من يتصور ما يقول وابن جني له فضيلة وذكاء، وغوص على المعاني الدقيقة في سر الصناعة والخصائص وإعراب القرآن وغير ذلك.

فهذا الكلام إن كان لم يقله فهو أشبه بفضيلته وإذا قاله فالفاضل قد يقول ما لا يقوله إلا من هو من أجهل الناس. وذلك أن الفعل إنما يدل على مسمى المصدر وهو الحقيقة المطلقة من غير أن يكون مقيدًا بقيد العموم بل ولا بقيد آخر. فإذا قيل: خرج زيد، وقام بكر، ونحو ذلك، فالفعل دل على أنه وجد منه مسمى خروج، ومسمى قيام، من غير أن يدل اللفظ على نوع ذلك الخروج والقيام ولا على قدره بل هو صالح لذلك على سبيل البدل لا على سبيل الجمع".[53]

رأي الزمخشري (ت: 538 هـ) في تكرار الجار والمجرور في القرآن

تكرار لفظ (مِن قبل) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِلَمُبْلِسِينَ﴾ (الروم: 49) رءاه كثير من أهل الإعراب والتفسير: إنه على التكرير المحض والتأكيد، منهم الزمخشري. قال الزمخشري: (من قبله) من باب التوكيد كقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ (الحشر: 17). ومعنى التوكيد فيه: الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد تطاول وبعد فاستحكم يأسهم وتمادى إبلاسهم فكان الاستبشار بذلك على قدر اهتمامهم بذلك. هذا كلامه.[54]

قال ابن تيمية: "قد اشتمل كلام الزمخشري على دعويين باطلتين: **إحداهما**، قوله إنه من باب التكرير. **والثانية**، تمثيله ذلك بقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾فإن (في) الأولى على حد قولك زيد في الدار، أي حاصل أو كائن. وأما الثانية فمعمولة للخلود وهو معنى آخر غير معنى مجرد الكون. فلما اختلف العاملان ذكر الحرفين فلو اقتصر على أحدهما كان من باب الحذف لدلالة الآخر عليه ومثل هذا لا يقال له تكرار ونظير هذا أن تقول زيد في الدار نائم فيها أو ساكن فيها ونحوه مما هو جملتان مقيدتان بمعنيين. وأما قوله:

---

[53] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد486 .p ,.

[54] الزمخشري، محمود بن عمرو, الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (بيروت: دار الكتاب العربي, 1407), .p 485.

﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ﴾ فليس من التكرار بل تحته معنى دقيق والمعنى فيه: وإن كانوا من قبل أن ينزلعليهم الودق من قبل هذا النزول لمبلسين. فهنا قبليتان: قبلية لنزوله مطلقًا وقبلية لذلك النزول المعين أن لا يكون متقدمًا على ذلك الوقت".[55]

الخاتمة

من الدراسات السابقة وجد الباحث أن ابن تيمية لم يكن متعصبًا لمذهب معين ذكرها في كتبه لتقوية آرائه النحوية، بل كان محايدًا؛ لأن منهجه النحوي مبني على الحجة والدليل وتجنب التقليد. وهذا لأن الدافع في تعلم العربية عنده أمر ديني وأن فهم النص الشرعي يستلزم معرفة العربية، إذن رأى النحو من العلوم المستنبطة، وهو وسيلة من وسائل حفظ قواعد اللغة. لذلك لا جدوى من التعصب على رأي واحد فقط، لأن الهدف من تعلم النحو ليس للنحو بحد ذاته، إنما هو وسيلة لفهم النصوص الشرعية.

وذكر أن النحو معروف بالاستقراء والتجربة كما يفعل الأطباء في طبائع الأجسام التي تعرف بالتجربة المركبة من الحس والعقل، وتعرف ما لم تجرب بالقياس،فليس من الضروري اتباع أحد العلماء أو مذهب معين، لأن كل شخص له رأي اجتهد به لاستنباط الحكم النحوي باستقرائه وتجربته.

المصادر و المراجع

ابن الأنباري، أبو البركات, *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (لبناني: المكتبة العصرية, 1424)

ابن الجوزي، جمال الدين, *زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي* (بيروت: دار الكتاب العربي, 1422)

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, *الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن، وعبد العزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد* (الرياض: دار العاصمة, 1419)

———, *الحسنة والسيئة* (بيروت: دار الكتب العلمية)

[55] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم, مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد279 .p ,.

,ـــــــــ*الرد على المنطقيين* (بيروت: دار المعرفة)

,ـــــــــ*الفتاوى الكبرى* (بيروت: دار الكتب العلمية, 1408)

,ـــــــــ*القواعد النورانية الفقهية، تحقيق: أحمد بن محمد الخليل* (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي, 1422)

,ـــــــــ*النبوات، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان* (الرياض: أضواء السلف, 1420)

,ـــــــــ*بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: مجموعة من المحققين* (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, 1426)

,ـــــــــ*جامع الرسائل، تحقيق: محمد رشاد سالم* (الرياض: دار العطاء, 1422)

,ـــــــــ*جامع المسائل، تحقيق: محمد عزير شمس* (دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع, 1422)

,ـــــــــ*درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم* (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, 1411)

,ـــــــــ*دقائق التفسير، تحقيق: محمد السيد الجليند* (دمشق: مؤسسة علوم القرآن, 1404)

,ـــــــــ*شرح عمدة الفقه (من كتاب الطهارة والحج)، تحقيق: سعود صالح العطيشان* (الرياض: مكتبة العبيكان, 1413)

,ـــــــــ*مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد* (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, 1416)

ابن جني، أبو الفتح, *الخصائص* (الهيئة المصرية العامة للكتاب)

ابن حبان، محمد, *صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط* (بيروت: مؤسسة الرسالة, 1414)

ابن عطية، عبد الحق بن غالب, *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد* (بيروت: دار الكتب العلمية, 1442)

ابن ماجة، محمد بن يزيد, *سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي* (دار إحياء الكتب العربية)

ابن مالك، محمد بن عبد الله,*ألفية ابن مالك* (دار التعاون)

ابن منظور، محمد,*لسان العرب* (بيروت: دار صادر, 1414)

الأزهري، محمد بن أحمد, *تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب* (بيروت: دار إحياء التراث العربي, 2001)

البخاري، محمد بن إسماعيل, *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المنشور باسم صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر* (دار طوق النجاة, 1422)

البغوي، عبد الله بن أحمد, *مختصر تفسير البغوي، المسمى بمعالم التنزيل* (الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع, 1416)

الخليل، ابن أحمد, *الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة* (بطريق المكتبة الشاملة, 1416)

,———*كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي* (دار ومكتبة الهلال)

الزَّجَّاجي، أبو القاسم, *حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد* (بيروت: مؤسسة الرسالة, 1984)

الزمخشري، محمود بن عمرو, *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (بيروت: دار الكتاب العربي, 1407)

,———*المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم* (بيروت: مكتبة الهلال, 1993)

السيوطي، جلال الدين, *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم* (صيدا: المكتبة العصرية)

سيبويه، عمرو بن عثمان, *الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون* (القاهرة: مكتبة الخانجي, 1408)